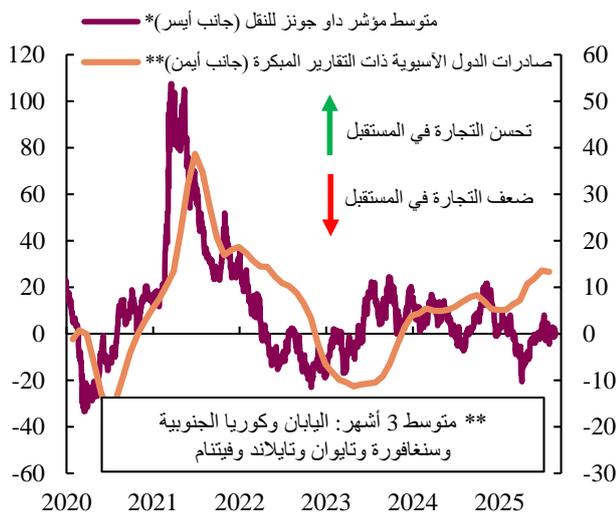


التجارة العالمية لا تزال صامدة أمام الاضطرابات الكبيرة هذا العام

أولاً، تشير المؤشرات الرائدة الرئيسية إلى أداء قوي للتجارة العالمية. يوفر نشاط التصدير للاقتصادات الآسيوية شديدة التكامل، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلاند وفيتنام، إحصاءات مفيدة حول توقعات التجارة بصورة آنية. فبعد أن سجلت هذه المؤشرات متوسط معدلات نمو سنوي بلغ 6% بالقيمة الدولارية خلال عام 2024، بما يتوافق مع انتعاش التجارة العالمية في ذلك العام، بدأ هذا المقياس يتسارع، حيث تضاعف إلى متوسط 12% في الأشهر الأربعة الماضية، ولم يتأثر كثيراً بالتوترات التجارية حتى الآن. وبالمثل، ورغم القدر الكبير من عدم اليقين، فقد نمت الصادرات الصينية بمتوسط معدل سنوي قدره 6% في الأشهر الأخيرة.

المؤشرات الرائدة للتجارة العالمية

(نسبة النمو، على أساس سنوي)



المصادر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، هيفر، قسم الاقتصاد في QNB

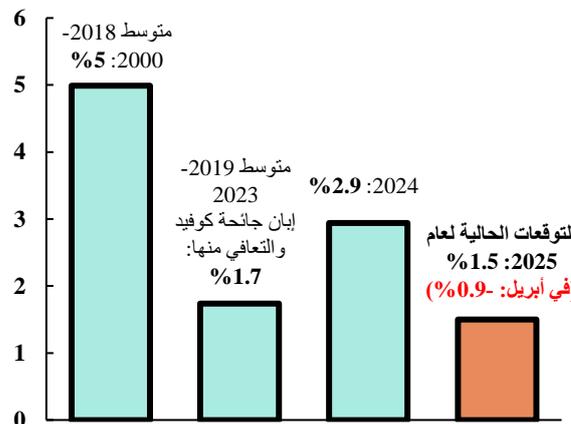
كما توفر توقعات المستثمرين بشأن الأرباح المستقبلية للشركات في قطاع النقل إشارات عن آفاق التجارة العالمية. مؤشر داو جونز للنقل هو مؤشر أسهم في الولايات المتحدة يتألف من الشركات العاملة في مجال الطيران والنقل بالشاحنات والنقل البحري والسكك الحديدية وشركات التوصيل، التي يستشرف أداؤها التوقعات المرتبطة بديناميكيات الصادرات العالمية. بعد أن وصل هذا المؤشر إلى أدنى مستوياته في منتصف عام 2024 على أساس النمو السنوي، عاد إلى نطاق إيجابي يشير إلى توسع التجارة. وهذا يدل على تراجع حالة التشاؤم، حتى في خضم الصدمة التجارية الحادة. وبينما لا تزال هناك فجوة بين ارتفاع الصادرات الآسيوية والتوقعات المتواضعة للأرباح في مؤشر داو جونز للنقل، يمكن تفسير ذلك بالشحن الاستباقي للصادرات إلى الولايات المتحدة في ظل التهديدات المتكررة بزيادة الرسوم الجمركية. بمعنى آخر، رغم أن النمو القوي في الصادرات الآسيوية قد يكون مؤقتاً، إلا أن

في بداية العام الحالي، كان من المتوقع أن يتسارع نمو التجارة العالمية على خلفية التفاؤل الحذر واستقرار الاقتصاد العالمي. ولكن الأجواء المتقاتلة بدأت تتحول فجأة مع شروع الإدارة الأميركية الجديدة في تنفيذ أجندة جريئة لتغيير السياسات، وما ترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى على بيئة الاقتصاد العالمي.

في الثاني من أبريل، وهو اليوم الذي أصبح يُعرف بـ "يوم التحرير"، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن تعريفات جمركية شاملة، منها رسوم بحد أدنى 10% على جميع الواردات، وتعريفات بمعدلات أعلى على بلدان مختارة. ثم تدهورت توقعات التجارة بشكل حاد بسبب المخاوف من تداعيات الاضطرابات الكبيرة في سلاسل التوريد، وتزايد حالة عدم اليقين، واحتمال تصاعد الحروب التجارية. في ذلك الوقت، توقعت منظمة التجارة العالمية أن تنقل التجارة في العام الحالي. وخلال السنوات الأربعين الماضية، لم يتم تسجيل انكماش في أحجام التجارة الحقيقية إلا في ظروف استثنائية، مثل تلك التي حدثت في عام 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وفي عام 2020 إثر الاضطرابات الكبيرة التي سببتها جائحة كوفيد.

نمو تجارة السلع العالمية

(نسبة النمو، على أساس سنوي، بالأحجام الحقيقية)



المصادر: منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، قسم الاقتصاد في QNB

لكن التوقعات تغيرت منذ أبريل، وأثبت الاقتصاد العالمي مرة أخرى قدرته الكبيرة على الصمود. وفي رأينا، على الرغم من أن نمو التجارة العالمية في عام 2025 سيكون متواضعاً بالمعايير التاريخية، إلا أنه سيتجنب السيناريوهات الأكثر تشاؤماً بهامش كبير. وفي هذا المقال، نحلل ثلاثة عناصر رئيسية تدعم رؤيتنا الإيجابية للتجارة العالمية.

ثالثاً، ستوفر دورات خفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الرئيسية دعماً إضافياً للتجارة الدولية. في الولايات المتحدة، مع تزايد تأثير مخاطر الاقتصاد الكلي على تباطؤ النمو الاقتصادي، من المتوقع أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الرئيسي بنسبة 125 نقطة أساس خلال العام المقبل، ليصل إلى 3.25% بنهاية عام 2026، ما يخفض تكلفة الائتمان من نطاق التقييد إلى مستويات أكثر تيسيراً. وفي منطقة اليورو، تمت السيطرة على التضخم، وخفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي بنسبة 200 نقطة أساس منذ منتصف عام 2024 ليصل إلى 2%. ويؤثر مستوى أسعار الفائدة بشكل كبير على التجارة الدولية، نظراً لتأثيره على استثمارات الشركات وطلب الأسر على السلع، وهما عنصران رئيسيان في تدفقات التجارة. وبما أن الولايات المتحدة ومنطقة اليورو تمثلان حوالي 40% من حجم الاقتصاد العالمي، فإن دورة التيسير النقدي في الاقتصادات المتقدمة ستساهم في تعزيز نمو التجارة العالمية.

بشكل عام، على الرغم من التباطؤ الكبير المتوقع في نمو التجارة العالمية، إلا أن الأفق لعام 2025 قد تحسنت مقارنة بأكثر السيناريوهات تشاؤماً عقب الإعلان عن رسوم "يوم التحرير". وتساهم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، والسياسات النقدية الداعمة، والهدن التجارية في تقليص التأثيرات السلبية على بيئة التجارة.

توقعات الأرباح لا تزال تشير إلى توسع معتدل، بدلاً من تراجع حاد في التجارة.

ثانياً، قد لا يؤدي تزايد السياسة الحمائية في الولايات المتحدة إلى اندلاع حروب تجارية عالمية واسعة النطاق كما كان يُخشى سابقاً. فقد أنهت الإدارة الأمريكية جولة أولى من المفاوضات، مما يعكس تحولها نحو نهج واقعي وعملي أكثر، وهو ما ساهم في تخفيف حالة عدم اليقين وتفاذي السيناريوهات السلبية للغاية. واستفادت الصناعات الرئيسية من إعفاءات واسعة النطاق، حيث تم التوصل إلى اتفاقات مع المملكة المتحدة واليابان وإندونيسيا وفيتنام والفلبين والاتحاد الأوروبي وغيرها. وقد أدى ذلك إلى تقليص نطاق معدلات التعريفات الجمركية المحتملة لبقية العالم. علاوة على ذلك، وفي حين تترادى السياسة الحمائية في الولايات المتحدة، تتجه بقية دول العالم تدريجياً في الاتجاه المعاكس. من الاتحاد الأوروبي إلى آسيا وأمريكا اللاتينية، لا تزال معظم الاقتصادات الرئيسية تعتبر التجارة عنصراً أساسياً في نماذج نموها، وتوسعى بنشاط إلى تعزيز التكامل من خلال إبرام اتفاقيات تجارية جديدة أو تعزيز أخرى قائمة. وفي ظل تكيف العالم مع ارتفاع السياسة الحمائية الأمريكية، فإن المبادرات الدولية التي تستثني الولايات المتحدة والتوجه نحو تجنب الحروب التجارية يخففان من التوقعات السلبية بشأن سياسات التجارة عبر العالم.

فريق QNB الاقتصادي

عائشة خالد آل ثاني
 مسؤول أول – قسم الاقتصاد
 +974-4453-4647

بيرنابي لوبيز مارتين*
 مدير أول – قسم الاقتصاد
 +974-4453-4643

لوبيز بينتو
 نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد
 +974-4453-4642
 *المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروعه وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو ضرر أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.